وصل حجم السيولة في الأسهم السعودية خلال العام المنصرم 2102م إلى أعلى مستوى له منذ أربعة أعوام بـ 1.93 تريليون ريال، بينما كانت السيولة عام 1102م نحو 1.1 تريليون ريال.

وذكرت صحيفة الاقتصادية السعودية أن هذه القيمة هي الأعلى منذ عام 8002م، حيث حققت السوق حينئذٍ 1.97 تريليون ريال.

وذكرت الصحيفة أن قطاع التأمين قد استحوذ على أعلى نسبة من القيم المتداولة، حيث بلغت 23.4% بقيمة 451 مليار ريال، وذلك نتيجة شدة المضاربات على أسهم القطاع، جاء من بعده قطاع الصناعات البتروكيماوية بنسبة 16% بقيمة 311 مليارًا، يليه قطاع التطوير العقاري بنسبة 11% بقيمة 212 مليارًا، ثم رابعًا قطاع الاتصالات بنسبة 10% بقيمة 194 مليارًا، وفي المرتبة الخامسة جاء قطاع المصارف والخدمات المالية بنسبة 8.5% بقيمة 163 مليار ريال.

هذا وقد بلغ عدد شركات السوق 156 عام 2102، مقارنة بـ 149 شركة عام 1102، بعد إدراج شركات جديدة موزعة على القطاعات.

وأفادت الاقتصادية ارتفاع أسهم 106 شركة مقابل تراجع 48 شركة، بينما استقرت أسعار شركتي الأحساء للتنمية، والفخارية.

يشار إلى أن عوامل الحفاظ على أسعار النفط فوق 100 دولار، والنمو المتواصل لأرباح الشركات، والمضاربة على الأسهم الصغيرة، كانت من وراء الارتفاعات الكبيرة في السوق خلال العام الماضي.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 01/01/2013
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com